الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة، بشأن القضية الفلسطينية، وبشكل خاص بعد ان اجاز مجلس الشيوخ الاميركي مشروع قانون من شأنه ارغام م.ت.ف. على غلق مكتبها في نيويورك، وفرض الحظر على أي شخص يعمل في الولايات المتحدة بتوجيه منها (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٨٧). وفي هذا السياق، وافقت الجمعية العامة، بأغلبية ١٤٥ صوتاً، واعتراض اسرائيل، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، على قرار يدعو واشنطن الى احترام الاتفاقية الخاصة بمقر الامم المتحدة. وأشار القرار الى مشروع القانون الذي أجازه مجلس الشيوخ الاميركي «بأنه لا يتفق والمبادىء والأهداف التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة، ويمثّل خرقاً صريحاً لاتفاقية دولة المقرّ». وأكد القرار «ان بعثة م.ت.ف. كعضو مراقب في الامم المتحدة، تتوافر لها الحماية والرعاية المنصوص عليها في احكام اتفاقية دولة المقر، وبذلك لا بدّ من الاستمرار في ممارسة هذا الحق والاحتفاظ بمقرها ومكاتبها. كما ان أعضاء بعثة المنظمة لا بدّ وان يتمتعوا بحق الدخول والبقاء في الولايات المتحدة لممارسة مسؤولياتهم». وطالبت الجمعية العامة سكرتيرها العام دي كويلار «باتخاذ الاجراءات المناسبة لكي يضمن استمرار احترام اتفاقية دولة المقر، وان يقدم تقريراً للجمعية العامة اذا حدثت تطورات جديدة» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٨٧).

القارة القديمة أخذت العلم

لا يبشّر التحرك الدبلوماسي للأطراف الاوروبية بشأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بأكثر مما يبشّر به تحرك المحفل الدولي. فقد ولّت، الى غير رجعة، تلك الأيام التي كانت فيها لتلك الأطراف مشاركة فعالة، في البحث في تسوية من طريق التفاوض. فالمؤتمر الذي سوف يعيد تقديمها الى دبلوماسية الشرق الاوسط، لا مكان له في جدولي أعمال الولايات المتحدة واسرائيل. ومن الامور ذات الدلالة، في هذا الصدد، ان يعلن اسحق شامير، في اثناء زيارته واشنطن، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، عن انه مصرّ على رفضه فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام. وذهب الى القول، في ندوة سياسية عقدها معهد «فورين بوليسي اسوسييشن»: «ان فكرة المؤتمر الدولي اقتراح سوفياتي تستهدف موسكو، من ورائه، التدخل في شؤون المنطقة». وأكد ان السلام من وجهة نظره، لن يتحقق الا من خلال المفاوضات المباشرة، وقال: «ان الاردن هو الدولة الفلسطينية الفعلية»، وانه يرفض «قيام دولة فلسطينية ثانية» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١١/١٩٨٧). ولدى عودته الى اسرائيل، صرّح، بـ «ان خيار مؤتمر دولي غير موجود»، وأضاف: «أجريت محادثات مع المسؤولين الاميركيين في شأن الوسائل المؤدية الى [عقد] مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب» (**النهار**، بيروت، ٢٥/١١/١٩٨٧).

وقد واكب هذه التصريحات اقتناع اوروبي مماثل بالهيمنة الدبلوماسية للولايات المتحدة. وكان بيان البندقية في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، آخر الجهود الاوروبية لاصلاح الخلل الدبلوماسي في الشرق الاوسط. والحقيقة ان الاقتناع الاوروبي بالهيمنة الاميركية، قد جعل صوت القارة القديمة في الهامش. ولذا، حين ناقش وزراء خارجية بلدان السوق الاوروبية المشتركة موضوع المؤتمر الدولي، خلال الاجتماع الذي عقدوه في بروكسل في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اتفقوا على «اعتبار المؤتمر الدولي فرصة لا تعوّض، لتحقيق خطوة حقيقية على طريق التسوية»، لكنهم اتفقوا، أيضاً، على «ان مفتاح الحل لا يزال مرهوناً بوفاق أميركي ـ سوفياتي حوله». ويخرج صوت اوروبي يتحدث هامساً: «ان العقدة الأساسية مرتبطة بالموقف الاميركي، على اعتبار ان الادارة الاميركية هي القوة الوحيدة التي تستطيع ان تضغط على حكومة شامير، لدفعها الى القبول بما ترفضه الآن». ويظل مقياساً ثابتاً تصريح دبلوماسي اوروبي، شارك في الاجتماع، حيث ذهب الى القول: «انه لو بقي الموقف الاميركي على حاله، فلا أمل بالحل قبل المجيء برئيس جديد الى البيت الابيض، وقيام حكومة بديلة لحكومة شامير» (**القبس**، الكويت، ٢٧/١١/١٩٨٧).

وهكذا، راوح الموقف الاوروبي بين انتظار ما يمكن ان تسفر عنه قمة الجبارين من نتائج، على صعيد النزاعات الاقليمية، وبين النتائج التي أسفرت عنها جولة وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، لكل من باريس ولندن، والذي ينشط الاتصالات، اوروبياً، بغية احياء فكرة مؤتمر